



طالب قاسم الشمري

بغداد

الانتقال من حالة او مرحلة او مكان معين الى مرحلة جديدة او مكان اخر، تعني التحول بمفهوم عام، والحديث عن التحولات او التحويلات الديمقراطية يعني الانتقال او التخلص من نظام سياسي سابق الى نظام سياسي لاحق جديد مبني على منطلقات وقواعد واسس ديموقراطية، ومن الممكن حدوث خلل أثناء هذه التحولات الديمقراطية التي تصنع او تنتج لنا نظام جديد ربما يكون خليط او هجين من النظام السياسي السابق والجديد.

الانتقالات والتحولات من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر يشوبها ويتخللها (بعض الاحيان) اندحارات او توجهات نحو الفوضى لان تلك التحولات بحاجة ماسة الى بناء اسس وقواعد ومنطلقات ونظام عمل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة وصولا لتحقيق نظام مستقر وهكذا تحولات لايد من مرورها بمجموعة من المراحل تبدأ بزوال الانظمة الدكتاتورية السلطوية وصولا الى نظام يسعى لترسيخ مفاهيم اكثر حرية وديمقراطية باساليب جديدة، وهذا يعني التغيير في خارطة قوة النظام السياسي القديم وما نتج عنه التغيير لتحقيق توازن بين النظام السياسي الجديد (والذي يتمثل في الدولة والمؤسسات الديمقراطية الجديدة كمنظمات المجتمع المدني).

وللتحولات الديمقراطية اساليب وطرق عديدة يحدث من خلالها التغيير، منها تعرض القيادات الدكتاتورية السلطوية للضغوط الجماهيرية الشعبية تدفعها بالضرورة الى اجراء عمليات الإصلاح والتغيير لاتحواء مثل هذا الالتزام والمطالب الشعبية وصولا لتحقيق التوازن بين النظام او السلطة والمطالب الشعبية، وربما تحدث التغييرات او التحولات الديمقراطية بتغيير الانظمة والسلطات الدكتاتورية عن طريق الاحتلال وسلطاته، وهذا ما حدث لنا في العراق.

وهناك عوامل اخرى تدفع الى التحولات الديمقراطية منها انهيار الانظمة الدكتاتورية المتدهورة بسبب موت المستبدون او اضطراب وضعهم او عزلهم عن طريق الانقلابات العسكرية، ربما يحدث التغيير عبر الانفتاح السياسي لتحقيق المطالب الجماهيرية عندما تشعر القيادات والحكام بالخاطر الكبيرة على مقابها في السلطة والتي يكلفها الكثير، او اكثر من عدم الرضوخ لريغيات الجماهير ومطالبهم المشروعة عندها ترضخ مبادرة الى تحقيق شيء من التحولات باتجاه الديموقراطية ويحدث مثل هذا التغيير بشكل خاص عندما تحدث الصراعات والخلافات والانتقاسات بين القادة السياسيين الذين يتقاسمون السلطة ، وتقريبا مثل هذا حدث في العراق ايضا في الدورة البرلمانية الرابعة اثناء انتخابات او تسمية قادة الرئاسات الثلاث، وفي الحقيقة لا يمكن القول بان هناك ديمقراطية مستقرة وراسخة بالفعل... حتى في الديمقراطيات الغربية المستقرة، وهنا ننحذ عن التسرع بتفاوت وتختلف في بيئتها ومديات تأثيرها بين دولة واخرى وعلى هذا الاساس تكون عمليات التطوير الديمقراطي مستمرة ويدون توفيق لتكوين اقرب الى النواحي الحقيقية في المبادئ العملية من اجل التحسين النوعي نتاجاته، ومثل هذا يحدث ويتمثل

وهذا لن يتم الا من خلال تجسيد الديمقراطية التي تحقق العدل والانصاف وتكافي الفرص للجميع ولن يتحقق ذلك السئي الا بالديمقراطية التي يحميها الدستور.

المستور

اصبنا في هذه اللحظات التاريخية التي يمر بها العراق بحاجة الى بناء دستور جديد، او ابحال الاصلاحات الحقيقية الجوهرية عليه كون الدستور اساس الحياة الحرة الكريمة والديمقراطية الرصينة الاصيلة التي تحقق العدل والمساوات في المجتمع وعلينا اليوم اخراج دستورنا من العقد المذهبية والطائفية والعنصرية لتمكن بعدها من اعادة بناء الدولة والمجتمع لان تعديل الدستور والمطالبة بتمسك به يعني احترام الانظمة والقوانين التي تخدم نتائج الديمقراطية وتحترمها وتمسك بها لان عدم التمسك بالدستور واحترام الديمقراطية اساس خلق ونشر وتعميم الفوضى والفساد والتوتر السياسي والاجتماعي وخلق التوتر السياسي منطلق واساس خلق جميع انواع الفوضى والتوترات والمشاكل والخلافات المرفوضة لان الحياة السياسية الديمقراطية اساس ومنطلق وقاعدة رصينة لبناء الاقتصاد والمجتمع والثقافة والفنون والآداب وتحقيق الرفاهية والسلام والامن والخمرفي وفي ضل هذه الاوضاع وتفرجعتها والصعبة ديمقراطية وغير منظمة وسنورية، كتب الدستور حملا في طبائعا العديد من الاغراض تتفجر بعد فترة من كتابته والمصادفة عليه بعد ان جاء معه بنود، وفقرات تتقاطع مع بعضها وتقطع السلسلة السياسية الى القابيل ومحاسن محافظات وصلحاحيات وثروات بحيث تعدت المؤسسات التشريعية والتفيذية التي تتوزع بين الاقاليم ومجالس المحافظات والمركز، وتحول العراق من خلاها الى مقاطعات ولايات وهذا تحول العراق الى دولة مركبة ومعقدة، فيما هو في حقيقته واقع حاله كان دولة مؤسسات مبسطة غير معقدة منذ تاسيسه .

دولة المؤسسات

مهما كان الحديث عن الديمقراطية ودورها واهميتها ومشروعها ولضرورة كل ذلك في بناء الحياة الحرة الكريمة لا يتحقق اذا لم تكن هناك دولة مؤسسات حقيقية على ارض الوطن لانه ليس من المعقول ان تكون هناك حريات منظمة والمقصود بها الديمقراطية، ما لم تكن هناك دولة مؤسسات مبنية على اسس وقواعد ايدية المدنية الحديثة، والحيطة، ويمكننا الحديث عن الديمقراطية وملاحج دولة المؤسسات القومية وملاحج دولة المؤسسات المشتركة التي تجتمعها والانطلاق لتاسيس مشروع ولولتهم الديمقراطية التي ضحي العراقيون وما زالوا من اجل تحقيقها من خلال الاساليب الاصيلة والمصادقة الحقيقية.

بعد خمسة عشر عام من التغيير لم يتمكن العراقيون من بناء ولولتهم الديمقراطية، لكي لم يتسكنوا من ترميم الانهيارات والتصدمات التي اصابت دولتهم ومزقت مجتمعهم ودمرت الاقتصاد، بعد ان عمد الفوضى وقضت لهم على الحلم الديمقراطي الذي كانوا ينشدون الحصول عليها لكنهم لم يتمكنوا حتى من حمايتها، واليوم اصبحنا امام ضرورة المباشرة بالاصلاحات السياسية والقانونية عبر الديمقراطية، اي من خلال الحريات المنظمة وصولا لباي الدولة المدنية، وهذا يجعل من الالتمام بمكان في صناعة المشاخذ السياسية والبئية، والمقصود بها الظروف التي تسمح لنا من تنفيذ المشاريع الوطنية الديمقراطية بعد تعبئة المواطنين ثقافيا ونفسيا وانشانيا ووطنيا كي يشعروا بالتوازن عليها بانهم ابناء وطن واحد وامة واحدة، هي الامة العراقية ، وكل هذا يعني ضرورة ظهور وتبلور الهوية الوطنية الواحدة بعيدا عن الصراعات المذهبية والطائفية العنصرية لتبقي الهوية الوطنية الجامع الحقيقي الصادق والامين والجامع المشترك للعراقيين جميعا

حقيقي لمفهوم الدولة التي يدور الحديث عنها في الدستور الذي يشير الى ان العراق دولة ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، فيما تجد ان كل هذا غير موجود يدلل ان الطائفية السياسية تعبت في البلد محاولة تزريق البلد وبالفعل فان مشاريع التقسيم قائمة على قدم وساق على طائفة الكسبار والمتامرين.

المسارات والتحولات الديمقراطية في العراق2

الانتقالات والتحولات من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر يشوبها ويتخللها (بعض الاحيان) اندحارات او توجهات نحو الفوضى لان تلك التحولات بحاجة ماسة الى بناء اسس وقواعد ومنطلقات ونظم عمل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة وصولا لتحقيق نظام مستقر

هكم الدولة في الدستور

اعتقد ان مشكلة العراقيين وحماية الديمقراطية تكمن في عثرات وثغرات الدستور، وهو اساس المنطلق الديمقراطي والحياة الديمقراطية، فمذ انخراط العراق من قبل الاميركان ولدت مسارات وصنع عمل سياسية جديدة تقوم على تقسيم الاوار على العراقيين من خلال الطوائف والمذاهب والاعراق في حكم الدولة بخلق سلطة مركزية وحكومة ضعيفة بجانب سلطات غير رسمية وغير ديمقراطية وغير منظمة وسنورية، هي سلطات المذاهب والطوائف والاعراق ،ومن هنا يجب اصلاح الدستور لتعمل المؤسسات وتفعل فعلها في بناء مؤسسات الدولة على اسس وثوابت تخلق وتحمي الهوية الوطنية باعتبار العراقيين كحيتت على اختلاف مذاهبهم وطولفهم وعراقهم متساوون في الحقوق والواجبات وبدون تميز بعيدا عن الهيمنة الطائفية والمذهبية والعنصرية والكل يخضع للديمقراطية وتناجها، والكل يعمل وتمسك بالدستور، الذي يمثل العقد الاجتماعي الهم الذي ينظم حياة العراقيين ويحمي نظامهم وغايات وطموحات وارادة الاخرين من الشعب والتمسك بري هذه الاخرية او الاغلبية يقابله احترام راي الاقلية.

خوق الدستور

الحقيقة في العراق اليوم سلطة بحلث رؤوس متوزعة كالكثالي، رئيس البرلمان، رئيس الوزراء رئيسي الجمهوريه كردي، وهذه الرؤوس فيها شيء غير دستوري واخر يتقاطع مع الديموقراطية، وهناك من يقول ان هذه السلطة ام (ثلاثة رؤوس) هي من اجل كل مشاكلنا الداخلية، فيما العكس هو الصحيح والعمل بهذا هو خرق للديمقراطية والكل يظن ان العمل على اضعافها هو الحل والخارج على خط الداخل الوطني للتدخل بقراراتنا الوطنية السيادية والعبث بالحياة الاجتماعية للعراقيين وتدمير سلمهم الايمل، وهذا معروف بدون الدخول في شرح الحروب الطائفية المذهبية الهائلة ابان الاعوام 2005 الى نهاية 2008وكل هذه التقسيمات والاجراءات وهكذا تمثيل للسلطات فيها يزيد من مشاكلها.

اسناد المساحات الفكرية

المشكلة في العراق اليوم وكما تقدم في الصراع والتنافس غير الديمقراطي على السلطة وتداولها بشكل ارجحي ما يؤدي الى انحسار وتراجع الديمقراطية، كل النظام السياسي في العراق وضع الاولوية للمنافع والحقوق الطائفية وهي اوضاع تنحسك على واقع الموضوعات ولولتهم المحلثة التي اسقطت بعد كل مؤسساتها الوطنية والامنية، والتجاوز عليها من قبل المحتل وخرقه لحقوق المواطنين وسيادتهم بطرق واساليب متعددة، فيما لكل يتحدث يؤمنون بطائفية والمذهبية عنصرية لجميع هذه الازناس التي تتقاطع مع الثوابت والاسس الديمقراطية ومنطلقات بناء الدولة المدنية وتلك تنحسر وتحاصر

المسارات والتحولات الديمقراطية في العراق (1)

وتحدد نشاطات مثل هؤلاء المواطنين ويحرمون من حقوقهم وتحد نشاطاتهم وطبيعية تفكيرهم ومثل هذه التقسيمات تعمل على افق ضيق وتحمج من مساحات الديمقراطية وفاعليتها وورها ما يجعل هناك اسنادات في المساحات الفكرية التي تتقاطع مع الكثير من الرغبات والارادات للطبقة الوسطى من العراقيين، هذه الطبقة الاساسية من الامة التي اخذت بالتراجع والنزويان والتي اختلفت واضيفت لطبقات الفقرة بعد ان ساحت وتبخرت وبضمورها وتراجعها انخسرت منطلقات الآداب والثقافة والفنون وتراجع دور المختبرات المجتمعية الهينة بالتطور والابداع بسبب تراجع الهمة الديمقراطية، وكل هذه عوامل واسباب انخراط العمل على تغيير الدستور او اجراء اصلاحات كبيرة لما له من دور في تحقيق استباية العملية الديمقراطية وحمايتها وتعزيز دورها والمقصود بذلك حماية الحريات العامة من الاسطات الخنادق الشعبية والسنية والكردية والمسيحية وجميع الاقليات الاخرى، التي تؤثر على بناء ولورة الديمقراطية والحياة الديمقراطية، فمذ انخراط العراق كخارج اسس كون الدستور حامي للجميع من خلال الديمقراطية التي تعمل على تطوير حياة العراقيين.

اجتماعي جديد

تعاث الاصوات للمطالبة بإصلاح الدستور الذي ما زالت العديد من بنوده مهمة وبحاجة الى تفصيل وتفسير وتعديلات لمنطلقاتها القواعد والاسس والثوابت الوطنية التي تعزز دور الديمقراطية في حماية القيم الانسانية الجامعة من الفساد العراقي التصدي المدني وبالشكل الذي يعيد بناء الدولة المدنية التي تحمي الحريات وتحقق العدل والمساواة وكرامة الانسان العراقي ومن خلال دراسات وحوارات مهنية مفتوحة وعلى مستوية متقدمة لتحقيق بناء الهوية الوطنية الجامعة للحفاظ على الديمقراطية التي أصبحت ضحية أنظمة وقوانين دستور فيه ثغرات كثيرة وكبيرة.

الديمقراطية التوافقية خرق دستوري

تبنى وتعزز الديمقراطية بإرادة الناخبين الذين لهم الكلمة الفصل من خلال سيادات العمل الديمقراطي التي اقربها واعتمدها الدستور العراقي معتبرا الشعب صاحب السيادة ومصنر السلطات، وهذا يؤكد ويعني ان لا وجود للديمقراطية التوافقية التي تحقق الحقوق والواجبات ومصنع العيش المشترك والسلم الاهلي للعراقيين الذين باتوا يرفضون الخنوع والقهر والابحار، والعراقيين لم يعرفوا على مدى تاريخهم عنصريين متوقعين، بل هم اصحاب ثقافة وفنون وابداع وانفتاح على العالم والشعوب والمجتمعات كافة، وهم اصحاب فكر وليسوا اصحاب نظرة قاصرة، بل يعرفون ما لم يبرهنوا، كل ظروفهم القاسية التي يمرون بها اليوم يريد البعض وتحطيطه وضمن برامج اخرى ان تصبح هذه الظروف غول ايكبر منهم ليعتلمهم.. غول من الفساد والتكفير والتطرف..

دوائر المصالح الخاصة

يراد للعراقيين ان يوضعوا الكمال في دوائر اصحاب المصالح والاهداف الخاصة بعيدة كل البعد عن المشاريع الوطنية التي ترسخ وتبني قواعد واسس الدولة المدنية الديمقراطية الحقيقية ان مشكلة العراقيين اليوم ليست في التجاوزات على الديمقراطية وخرقها وعدم حمايتها، بل المشكلة فيضعف المجتمع وتفككه والتأثير في العمل الجمعي المبني على التناغم والتفاعل بين افراده، اي افراد المجتمع العراقي الواحد، كما خطه له الاعداء والمخرفين عن الخط الوطني الذين نشروا ورزعوا فيه الخصومات والشحنارات الطائفية المذهبية والعنصرية لتصير مصالحهم، ومخططاتهم الخارجية والدولية والاقليمية المشبوهة، حتى اربأوا به لاختلال الامتاعم والتمسك بالثوابت الاخرى لان الوقت حرق مشروع عنصرية للجميع هذه الازناس الوطني كما تكبرنا نحن، والخروج عن العمل الجمعي والمتشارك الذي يؤدي بتفكيكية الى الفوضى خلال تعديبة الآراء، ولابد من

وبالتالي الخروج عن مفهوم الدولة وإلغاء النوع في المجتمع العراقي الذي يشكل مصدر لقوته والنزوح على هذا التنوع يؤدي الى الغاء الحريات وهذا يعني الغاء الديمقراطية في اتخاذ المواقف الوطنية الجمعية.

التنوع والديمقراطية

على الرغم من ان الديمقراطية هي تقبل الراي والراي الآخر، ولابد من شيء من الاختلاف، بشرط ان لا يؤدي الى الاختلاف والتصعدم

ويؤدي الى الاختلاف والتصعيد، والمواقف الصعبة والخطيرة، والمقصود بالاختلافات ليس في الاهداف الاستراتيجية والثوابت الوطنية، بل المقصود بالطرق والوسائل التي تؤدي في النتيجة الى نفس الاهداف الوطنية والديمقراطية، بمعنى ان كل يعني الاختلاف في الطرق والوسائل التي تؤدي الى ذات الاهداف الوطنية والاجتماعية التي تحقق تلك المقاصد وبناء الدولة وتعزيز اسس وقواعد منطلقات الديمقراطية وحمايتها وكل هذه الاختلافات في النتيجة تصب في المصالح الوطنية العليا وعلى الرغم من الخللالات لبعض بعض العراقيين تؤدي الى الابداع والابتكار الجمعي المتجانس بالشكل الذي يبني ويحاج المشاكل والتصدعات واصلاح الكثير من المفحات لن التنوع في وجهات النظر والاساليب والوسائل لتحقيق الاهداف الوطنية تعتبر مفتاحا مركزي لانقاذ وخلق وجهات نظر جديدة وابداع حلول ناجحة لمعالجة الخللطات الحاصلة في العملية السياسية الديمقراطية من خلال الادة والسياسيين اصحاب المواقف الناضجة والمتفحة والارادة الصادقة والمساواة واثقال مؤلاة الوطنية والسياسيين ومثلون حتما من اصحاب الخبرة والتجربة

والتي كانت بشكل مكدود او غير مقصود، والمعنى ان كل لم يخرج الديمقراطية من رحم وببينة طبيعية وكان من المفروض ان تقدم التجربة الجديدة على العراق ضمن مناهج وبرامج وضمن سلسلة من الحلقات ومراحل ورجعات منظمة، ولهذه الاسباب لم تبني الديمقراطية في العراق بشكل سليم وصحيح بسبب اضطراب المشاات والبيئة المشوهة التي ولدت فيها ولذلك جاء حرق الحر عامل وسبب آخر في انحسار الديمقراطية في التجاوز عليها وعدم حمايتها في العراق بل اتخذت الكثير من الصراعات على الديمقراطية غطاء لعمليات الفوضى العارمة ، وهنا لابد من التعرّج على دور الاحتلال الامريكى الذي اراد التعبير عن احتلاله بانه جاء من اجل حرية العراقيين واراد ان يغطي على تدميره للبننى التحتية الوطنية العالمة التي تتناورة وتدمر مؤسساتها بالغطاء الذي يبرمطها الذي سرعان ما تترق ووضع العراقيين في بؤر الفوضى الامريكية المخالفة ونهذه الممارسات اخسرت قارة العراق في الديمقراطية في العراق وشوهت صورة وحققة هذا الموهوم.

كذلك فإن الأحزاب التي حكمت العراق بعد سقوط النظام، قفزت على الدستور، بل وقاطعت معه بسبب منطلقاتها السياسية والفكرية والمذهبية والطائفية والعنصرية، وكل هذه الافكار والممارسات هي مخالفة للديمقراطية وتتقاطع مع قواعدهم ومنطلقاتها وفوابئها لان عدم احترام الراي والراي الآخر، بل قاموا بنشر ثقافة الخلاف التي تتقاطع مع اسس وثوابت وقواعد السعمة الديمقراطية والحريات المنظمة عكس الاختلاف الذي يشكل حالة طبيعية في المجتمع وهي موجودة بين الناس ويشكل يوسم لان التعبير عن الراي حق مشروع وحالة ديمقراطية تصونها وتفكئها الاستاتير والقوانين والشرايح، والاختلاف في السياسة والفكر والخصومات والتخندقات بدل ان تكونوا عوامل للتوحد وتعزيز الديمقراطية والحريات المنظمة عكس الاختلاف الذي يشكل حالة ضحية اكثر الاحيان لأنها تشكل الراي والراي الآخر، لكن ما نشهده من تردى في المستويات السياسية هو سبب الخللالات التي تفتقر الى احترام الراي والراي الآخر لان الخللالات تنتج حالات من التحديد والتقدم والابداع في ظل الديمقراطية الحقيقية لان تجاوز التسلط والدكتاتورية تحدث من خلال تعديبة الآراء، ولابد من

Issue 6224 Wednesday 19/12/2018

الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6224 الأربعاء 11 من ربيع الثاني 1440 هـ 19 من كانون الاول (ديسمبر) 2018م

Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

مهامها مقارناً بالخسبيات والستينات على الرغم من ازدياد الوافد إليها من المصطلحات.

ومن التحديات التي تواجه اللغة ان بعض دول الخليج تقرض عن الوافدين إليها من أجل كسب الرزق الا يجيد اللغة الانكليزية؛ بحجة أن شرباتها عالية مشهورة ولها فروع في دول المغرب وبرامجها وتطبيقاتها باللغة الانكليزية، ناهيك عن دول عربية عديدة تلزم مؤسساتها وجامعاتها بالحديث باللغة الانكليزية فقط وتحاسب طليعتها المخالفين أما دول المغرب العربي فحذت ولا حرج.

فسطوة اللغة الفرنسية لا تحتاج إلى توضيح؛ فقد ازاحت اللغة العربية وترعت على عرشها؛ وختاماً يعني الاحتفال بيوم الضاد يزيدنا هما ولقلاً ما لغناً وفي الوقت نفسه يزيدنا اصراً لتتذكر باهمية هذه اللغة ومعالجتها مع ابنائها؛

www.azzaman.com

ولسان نبيه محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ولسان اهل الجنة، وبها حُطت الاحاديث النبوية وأصاحبت الأئمة، والصلاة دون قراءة (سور قرآنية) بالعربية لا تجوز؛ فالنحوض بها نهوض بالدين وإعزاز له، ومن المفارقات اللطيفة أنها اللغة الوحيدة التي تتسم بهذه الميزة، أي ميزة الارتباط بالدين كما لا يخفى على أحد أنّ اللغة العربية تمثل الهوية، وأحد أبرز مقومات شخصية العربي، ولا ننسى أنّ التراث العربي من شعر واداب وعلوم وفنون وحكم وأمثال كله مدون باللغة العربية بالإضافة إلى وتليفتها الاجتماعية؛ فيها نتواصل من المحط إلى الخليج،

والحفاظ عليها هو السبيل لبقاء التلاحم بين الطائفتين بها؛ لذا البحث في التحديات التي تواجه اللغة العربية أمر لا يعني العراق وحده بل كافة الدول العربية إن لم نقل الدول الإسلامية.

مدرك لها لكن لم تجد الحلول الجزرية مهمة قد لها على أرض الواقع، فاللغة العربية تواجهها تحديات كثيرة، وعلى الرغم من أنّ هذه التحديات كانت متسورا لبحوث ومؤتمرات وندوات لكن بقيت مجرد دراسات مركونة على

احتفل العالم العربي والإسلامي سنوياً بيوم الضاد الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الـ 8 من كانون الأول.. وتقام الاحتفالات والأنشطة تحت عنوانٍ ما أنزل الله بها من سلطان.. لكن تبقى التحديات هي: فالجميع